أثر القرآن و السنة في
فهم المشكلات الاجتماعية

" ظاهرة الجريمة أنموذجا "

د / قاسمي صونيا

جامعة منتوري قسنطينة

إن القرآن الكريم قد زودنا بمنهج فكري فذ قادر على فهم و تفسير و تحليل تحولات المجتمعات ، وسبر أغوار الحقائق و السنن الخاصة بها بشكل موضوعي لا مراء في موضوعيته وتطابقه مع الواقع، وعلميته المتميزة على كشف التناقضات و حل المشكلات و تفسير الظواهر التي تنتاب المجتمعات البشرية .

ولفهم هذا المنهج الفكري ، يلجأ الباحث إلى السنة النبوية المطهرة ، باعتبارها التفسير العلمي للقرآن العظيم والتطبيق الواقعي والمثالي للإسلام ، كما يرجع إليها الباحث في علم الاجتماع ليستخرج منها السنن الإلهية المتعلقة بالحياة الاجتماعية وتفسير الظواهر الاجتماعية .

ولله سبحان وتعالى في خلقه حكم ، علينا أن نفكر فيها و نعقلها ونعيلها ونفقهها

و نتدبرها و نحفظها ثم نتذكرها، لكي تكون لنا في حياتنا هاديا للخير ومرشدا لفعله وعاصما من الزلل و ارتكاب ما يضرنا و يؤذي الغير و ينشر في الأرض الفساد مصداقا لقوله جل

وعلا ***" و يتفكرون في خلق السموات و الأرض ، ربنا ما خلقت هذا باطلا "*** (1) ، و عندما نتذكر حكم الله في خلقه بعد إجراء هذه العمليات الفكرية الست ، نجد أن الله تعالى خلق الأرض صالحة لحياة البشر ، و خلق السموات يتجمع فيها الماء سبب الرزق و أصل الحياة .

1- سورة آل عمران الآية 191 .

لكن البشر في تعاملهم مع بعضهم البعض قد يعتدي أقويائهم على الضعفاء منهم ، و يستغل مترفوهم فقرائهم، وحقيقة الإنسان أولا أنه خلق ضعيفا أما شهواته المختلفة وأساس هذه الحقيقة قاعدة دنيوية رئيسية ، وهي أنه ***"زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين القناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث، ذلك متاع الحياة الدنيا "*** (1)

هذه الشهوات الجنسية والنسلية والمادية تصبح دوافع قوية للانحراف وارتكاب الجرائم إذا أطلق لها العنان، وتملكت لب الإنسان سواء أكان مالكا إياها يحرص عليها ويخشى فقدها ويطلب لها المزيد أم كان محروما منها فيحسد صاحبها ويحقد عليه و يمتلئ صدره غلا له

ويمرض قلبه " ***وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِن أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ قَالَ أَقتلنك قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ،لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَاْ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ، إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاء الظَّالِمِينَ ،طَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ"*** (2)

وحقيقة الإنسان ثانيا: أن له نفسا قابلة للصلاح إذا صلحت لها الأحوال، وقابلة للفساد إذا أحاط بها ورضخت له مصداقا لقوله تعالى ***:"ونفس وماسوا ها، فألهمها فجورها وتقواها قد افلح من زكاها، وقد خاب من دساها "*** (3)

تلك هي إذن طبيعة البشر، وذلك هو تعاملهم على الأرض في هذه الحياة، التي قسمت فيها أرزاقها بينهم بإرادة الله وحكمته، وهكذا يخطئ البشر ويرتكبون الجرائم.

ويمكن تعريف الجريمة بأنها فعل اجتماعي يقع عن قصد وبتدبير أو بشكل عارض دون قصد.

1- سورة آل عمران الآية 14

2- سورة المائدة : الآيات (27-30) .

3- سورة الشمس الآيات 7-10

فيكون فاعلها عاصيا لشرع الله المنزل من السماء لحماية البشر وصلاح المجتمع، أو خارجا عن القانون الوضعي الذي يحمي الفرد من عدوان بعضهم بعض، ويعاقب مرتكبوها فيصبحوا في عداد المجرمين ، فالسلوك إذن يعد إثما أو معصية أو خطيئة ، إذا كان خارجا عن الشرع لا يأتمر بما أمر الله به ، ويعد جريمة إذا كان منتهكا لأي نص من نصوص القانون الجنائي ، الذي يعد الخروج عليه جريمة يحاسب عليها الفرد في جماعة ، أي أفراد أسرته ، وقد يكون شاذا عما ألفوه بينهم من عادات وأعراف وتقاليد .

كما ترتبط الجريمة بالتجمعات البشرية ارتباطا طبيعيا ، فهي ظاهرة للعيان يمكن ملاحظتها بالحواس ، و تبيين ماهيتها وكيفيتها وعواملها وعللها. ومادامت الجريمة تنتشرو تكثر في المجتمعات المختلفة تبعا لظروف معينة تتداخل فيها عوامل شتى ، فإنها بهذا الوصف تعد ظاهرة اجتماعية تستأثر باهتمام علماء الاجتماع ، الذين يجعلون من الجريمة تخصصا يركزون فيه بحوثهم العلمية .

فظهور الجريمة بشكل ملموس و بارز في كل المجتمعات يجعلها تشغل بال أولي العلم ، فيحاولوا الكشف بالبحث العلمي عن عواملها الواقعية ونتائجها الفعلية ، فعلى المستوى التطبيقي العملي شغلت مشكلة الجريمة (1) اهتمام المفكرين والمصلحين الذين أدهشهم ذلك التزايد المستمر في معدلاتها ، سواء من حيث الكم أو الكيف ، بما يتبع ذلك من خلخلة الاستقرار وتهديد النسيج الاجتماعي بالتمزق .

أما على المستوى العلمي ، فان الزيادة المضطردة في مستويات الجريمة ودرجة تواجدها في المجتمع، تقف كدليل مادي ملموس على فشل وقصور النظريات و التفسيرات العلمية للجريمة وهنا بيت القصيد في هذا العمل العلمي ، حيث أن هذه التفسيرات لم تقدم أي حل لمواجهتها أو التصدي لها بدليل تزايدها وتراكمها ، و قد لمسنا هذا القصور النظري من خلال إجراءنا لعديد الدراسات الميدانية حول الموضوع ، في إطار انجازنا رسالة الماجستير أو إعدادنا لأ طروحة الدكتوراه أو الإشراف على كثير من الموضوعات حول ظاهرة الجريمة مع طلبة التدرج والدراسات العليا .

1- حسن السعاتي : بحوث إسلامية في الأسرة و الجريمة و المجتمع " دار الفكر العربي ، مصر ، 1996 ص 167 .

وبعد قراءاتنا المستفيضة والمتأنية لكتابات الآخرين حول موضوع الجريمة ، لم نجد أي تفسير علمي يصلح لتحليل ظاهرة الجريمة ويبقى مرجعا يمكن العودة إليه عندما نكون أمام موضوع الجريمة .

كل هذه العوامل جعلتنا نبحث ونجتهد في تقديم تحليل موضوعي علمي لظاهرة الجريمة، تحليل مبني على إطار مرجعي خالد وهو أفضل ما يمكن استخدامه للتعامل مع الجريمة ألا وهو القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، فالقرآن هو كلام الله المتصف بصفات الكمال ، وكذلك لان الإسلام هو دين الفطرة المحتوى على كل ما يصلح الإنسان في دنياه وآخرته ، أما السنة المطهرة فهي التطبيق الواقعي للقرآن العظيم .

وموضوع الجريمة من الموضوعات التي جرب فيها الباحثون كل ما وقعت عليه إبصارهم وأدلتهم وعقولهم ، إلا طريقا واحدا لم يلق حظه من الاهتمام والبحث كما يستحق ، وذلك الطريق هو السبيل القويم الذي يوصل أولئك الباحثين إلى ما يريدون بأيسر الطرق

وأسهلها ألا وهو طريق الدين، ومن هنا جاءت الرغبة لدينا بأن نساهم بجهد علمي منظم ، نسهم من خلاله في محاولة رسم نظرية علمية في علم الاجتماع الجنائي، نظرية قوامها تعاليم كتاب الله والسنة النبوية الشريفة . لهذا وقع الاختيا على موضوع أثر القرآن والسنة في مواجهة المشكلات الاجتماعية من خلال استنباط واستقراء الآيات الكريمة والأحاديث النبوية التي تمكننا من استنتاج نظرية عامة في تفسير الجريمة ، و بالتالي نساهم ولو بجزء ضئيل في تأصيل العلوم الاجتماعية ، و بالتالي تطوير هذا العلم –أي علم الاجتماع – و تخليصه من التبعية .

فضلا عن ذلك فقد اتضح لنا أن ثمة ملاحظات أساسية يجب إبرازها والتركيز عليها وخاصة أنها كانت السبب وراء خوض هذا الموضوع ، و منها أن تراث علم الاجتماع غير كاف لتفسير الجريمة في المجتمعات العربية وفي المجتمع الإسلامي بشكل عام. فتراث علم الاجتماع أصله من المجتمعات الغربية واستلهمت تفسيراتها من الواقع المجتمعي لهذه المجتمعات .

كما أن الموضوعات التي يعالجها علم الاجتماع والتي تعد الجريمة من أهم الموضوعات التي يركز عليها إن لم نقل أهمها ، فهي تقع في بؤرة اهتمامه وتحديدا علاقة الوحدة بالمجموع ، هذه الموضوعات التي يعالجها علم الاجتماع في الوطن العربي،

ويدرسها باحثون ودارسون متخصصون أصبحت تتداول على أساس أنها مسلمات علمية ، ليس على أنها تراث يرتبط بواقع اجتماعي مغاير، و لكن تدرس باعتبارها نظريات علمية صالحة لتفسير الجريمة في كل زمان و مكان .

وكان الأجدر أن تدرس على اعتبار أنها مؤشرات لتفسيرات قدمت للجريمة في مجتمعات محددة لها نظامها وثقافتها وواقعها الاجتماعي الخاص بها ، ومن تم يتلقاها الباحث أو الدارس و قد وضع في حسبانه أنها تفسيرات قد لا تصدق في مجتمعه الذي يختلف عن المجتمعات الغربية من حيث الدين ، اللغة ، العادات و التقاليد و القيم .....الخ .

ومن أهم دوافع تركيزي على هذا الموضوع بالذات ، ما وجدنا من محاولات هنا و هناك في تراث علم الاجتماع للإشارة إلى علاقة الجريمة بالإسلام، إشارة فيها نوع من التحفظ. فنجدهم يكتبون صفحات تلوى الأخرى عن موضوع الجريمة و يخصصون في مقابل ذلك بضع أسطر للإشارة إلى موقف الإسلام من هذا الموضوع .

كل هذه العوامل إذن حدت بنا إلى الكتابة في الموضوع وإبراز أوجه النقص

والقصور في النظريات التي حاولت تفسير الجريمة من الناحية النظرية أو الناحية المنهجية العلمية ، وذلك يقدم بديل لكل هذه التفسيرات والشروحات بالدليل الجازم والبرهان القاطع من كتاب الله و سنة نبيه ، و في ذلك إشارة إلى دور القرآن والسنة وأثرهما في فهم الكثير من القضايا و المشكلات المجتمعية التي تتخبط فيها المجتمعات العربية اليوم .

وكأي عمل علمي، ضروري أن يقوم الباحث بتحديد الخطوات المنهجية التي سيعتمد عليها والتي يتلخص فيما يلي :

1- تحليل سوسيولوجي للنظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة : و يتناول هذا العنصر عديد من النظريات الاجتماعية التي عنيت بتفسير الجريمة اجتماعيا ، محاولين إبراز إطارها المرجعي ومعطياتها الواقعية ثم نقدها ودحض أفكارها وتبيان غثها من سمها في محاولة جادة لتقديم البديل النظري العلمي .

2- تقديم نظرية عامة في تفسير الجريمة : يركز هذا العنصر على تحليل نظرية ضعف الوازع الديني وهي النظرية البديلة التي نواجه بها كل النظريات السابقة و نضع كل التفسيرات على محك الواقع ، ثم نبرز مرتكزات هذه النظرية مستندين على آيات قرآنية و أحاديث نبوية قوية تؤكد وتبين دور القرآن الكريم والسنة في تطوير العلوم الاجتماعية

وتأكيد علميتها .

أولا : تحليل سوسيولوجي للنظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة

نركز في هذا العنصر على النظريات الاجتماعية فحسب احتراما منا لطبيعة المداخلة ومنهجيه عرضها، فالنظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة تقوم رغم تعددها على افتراض رئيسي مفاده أن السلوك الإجرامي هو نوع من السلوك يضرب بجذوره في المحيط الاجتماعي والثقافي، الذي تهيأ له فرصة الظهور بحيث أن شروط الإجرام وظروفه توجد في البيئة الثقافية الاجتماعية (1) المحيطة بمرتكبي الجرائم. ورغم ذلك فقد تعددت المداخل ومن ثم تصبح الجريمة ظاهرة اجتماعية وتشكل موضوعا اجتماعيا، ويستهدف دراسة الاتجاه الاجتماعي تحديد الظروف والعوامل الاجتماعية التي تقترن بها الجريمة (2) .

وفي مقابل ذلك يوجد في ظل النظرية الاجتماعية عدة مدارس واتجاهات تفسيرية

ولعلنا نذكر أهمها :

1- **النظرية الوظيفية** : (إميل دوركايم) : تعتبر معالجة " إميل دور كايم" لظاهرة الانتحار في المجتمع الفرنسي أحد أهم المعالجات النظرية والتفسيرات العامة للجريمة ، إذ انطلق من رؤية محددة تتمثل في أن المجتمع من حيث هو كائن عضو له حقيقة متمايزة بذاتها ، وأنه شيء أكثر من مجموع أعضائه وأن الظواهر الاجتماعية – الجريمة – ظاهرة فريدة من نوعها تختلف كل الاختلاف عن الظواهر السوسيولوجية والنفسية .

ومن هنا كان " دور كايم " يرفض بشدة إمكان تفسير الظواهر الاجتماعية في ضوء علم النفس أو غيره من العلوم، ويصر على ضرورة تفسيرها على المستوى الاجتماعي الخاص .(3)

وذلك لن يتيسر إلا بتبيان العلاقة بين الظواهر الاجتماعية (4) وعلى ذلك يرى

"دور كايم " إن الجريمة ظاهرة طبيعية سوية ، توجد في كل المجتمعات على اختلاف درجة تطورها ، و لكن حين تتجاوز الجريمة حدها المعتاد أو مستواها المألوف تصبح الجريمة ظاهرة شاذة .

1- أحمد الربايعية : أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، الرياض ،1984 ص 3

2- عبد الله عبد الغني غانم : الجريمة والمجرم من المنظور الاسلامي دون دار للنشر، د ون تاريخ، ص 74 .

3- عبد الله عبد الغني غانم : المرجع السابق، ص 75.

4- أحمد أبو زيد : المفهومات ، الهيئة القومية للكتاب، 1982، ص 28.

أما في تفسيره لظاهرة الانتحار يذهب إلى أنه لا يرتبط بالظواهر السيكولوجية أو البيولوجية، وإنما هو يرتبط بالظواهر الاجتماعية كالعائلة والزواج والروابط السياسي والظروف الاقتصادية و الجماعات الدينية وما إلى ذاك .

2- **ميرتون و فكرة الأنومي أو اللامعيارية** : و تتلخص فكرة الأنومي أو اللامعيارية في أن الجريمة تعود إلى قصور البناء الاجتماعي عن أن يقدم للأفراد ما يمكنهم من بلوغ الأهداف الاجتماعية ، حيث يسود تعارض بين ما يقره المجتمع من وسائل و بين الأهداف الاجتماعية التي تحددها الثقافة ، والنتيجة إصابة المجتمع بحالة من اللامعيارية أو حالة من انعدام المعايير، بحيث أن فكرة الانومي هي حالة تختفي فيها الحدود بين ما هو ممكن وما هو مستحيل ، وبالتالي تنطلق الطموحات بلا ضوابط ، و ينظر " ميرتون " إلى الجريمة على أنها نوع من التلاؤم مع بيئته الاجتماعية تتسم بالأنانية ، بحيث يربط بين المعايير التي تدفع الناس إلى الأنانية و بين السلوك الإجرامي وانتشاره بالمجتمع، ويفسر بذلك ارتفاع معدلات الجريمة الى انعكاس الموقف الذي يمجد فيه المجتمع هدف النجاح الفردي مثل الثروة ، الممتلكات ولكنه في الوقت نفسه يوصد أمام بعض من أفراد هذا المجتمع أبواب تحقيق الهدف (1) .

3- **تارد و نظرية التقليد** : التقليد هو محور التفسير في نظرية المحاكاة عند **"تارد"** و يتلخص تفسيره في أن الأنماط السلوكية تنتقل بين الأفراد والجماعة عبر عملية اجتماعية محددة ، هي عملية التقليد أو المحاكاة ، كما يراه الفرد ويعيشه في بيئته ويشرح **" تارد"** وجهة نظره بقوله (2) :" إن المحاكاة هي الظاهرة الاجتماعية الأولية ، والمحاكاة ذات بعد فردي ، فهي أصلا محاكاة المرء لنفسه في الذاكرة و العادة اللتين نكون فيهما نحن أنفسنا النموذج الذي نحاكيه ، ومن هنا لا تصبح المحاكاة إجتماعية إلا إذا جاءنا النموذج من شخص آخر، وهناك انتقال من محاكاة المرء لنفسه إلى محاكاته لغيره ، وتبدو هذه الأخيرة بصورة بالغة في التعقيد .

ومعنى ذلك أن الجريمة عدوى تنتقل بين الأفراد كالمرض، وقد شكلت فكرة التقليد هذه ركيزة مهمة في إسهامات **"تارد"** الأخرى .

1- عبد الله عبد الغني غانم : مرجع سابق، ص 82 .

2- شارل بلوندل، ترجمة محمود قاسم ، مقدمة في علم النفس، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة 1951 ص 33.

4- سذرلاند ونظرية الاختلاط التفاضلي : إن المستقرئ لنظرية **"سذرلا ند"** يجدها سطحية ولا ترتكز على تصورات نظرية عميقة ، وقد حاول البعض شرح نظرية **"سذرلاند"** بالتركيز على معنى التفاضل بحيث يقصد به مفاضلة الفرد بين جماعة متحيزة للسلوك الإجرامي و مخالفة القانون واعتناق آرائها وتحبيذ هذه الآراء بآراء جماعة أخرى تعتنق النظام و تؤيده. في حين نجد البعض يفسر الاختلاط بالتركيز على مفاضلة الجماعات نفسها بين السلوك الإجرامي و السلوك النظامي ، و هنا نجد أن بعض الجماعات تنتظم حول مواقف واتجاهات محبذة للجريمة، وهي الحالة التي ضمنها سذرلا ند ما أسماه بسوء التنظيم الاجتماعي (1) .

وقد أشار "روس" إلى هذه النظرية بقوله أن السلوك الإجرامي يتعلم ، وهذا يعني نفيا أن السلوك الإجرامي لا يورث ، كما أن السلوك الإجرامي يتعلم بالتداخل مع أشخاص آخرين في عملية اتصال ، والاتصال قد يكون بطريقة القول أو الإشارات والحركات بالإضافة إلى ذلك ، أن الجزء الأساسي في السلوك الإجرامي أنه يحدث في نطاق الجماعة.

هذا تقريبا مجمل ما جاء في مضمون النظرية الاجتماعية في تفسيرها للجريمة ، وقد حاولنا تلخيص أهم النقاط التي ركزت عليها كل نظرية، ليتم نقدها لاحقا في ظل النظرية البديلة التي سنطرحها في ضوء أيضا موقف الإسلام من كل هذه النظريات .

.

1- عدنان الدوري : أسباب الجريمة و طبيعة السلوك الإجرامي .مطبعة الإسلام ، الكويت ،1972 ص 91.

في البداية من المهم أن نتساءل عن مدى اتفاق هذه الاتجاهات أو النظريات الاجتماعية السابقة مع خصوصية الإنسان و طبيعة الفرد في مجتمعه .

والواقع أن مراجعة القضايا الأساسية التي تركز عليها كل النظريات السابقة تدل على وجود قصور نظري ومعرفي ومنهجي واضح. إذ يستنتج أن معظم التفسيرات الاجتماعية السابقة تأخذ بالبعد الواحد في التفسير، و من ثم فهي تفسيرات تماثل التفسيرات الحتمية التي يرفضه الإسلام، كما أن النظريات التي أخذت بتعدد العوامل هي الأخرى تركز على مجموعة عوامل دون غيرها .

فالتفسير بالتقليد الذي قال به **" تارد"** والتفسير بالاختلاط التفاضلي والتفسير الوظيفي. كل هذه التفسيرات تأخذ بمبدأ الحتمية أو الجبرية وهذا ما يرفضه الإسلام ، الذي يقر بان كل نفس لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ، وليس معنى ذلك أن التصور الإسلامي لا يقبل بعض المبادئ التي قامت عليها هذه التفسيرات ، بل إن الإسلام قد أشار مثلا إلى تأثير التقليد والتعلم في السلوك الإنساني ، إلا أنه لا يصل بأيهما إلى مستوى اتخاذه مفسرا للسلوك ومبررا له .

كما أن الإسلام يقر أن هناك قدوة أساسية للمسلم يقول المولى عز و جل : ***" لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة "*** (1) ، كما ينهى عن تعريض الذرية للقدوة السيئة و يشير الرسول عليه الصلاة و السلام إلى ذلك بقوله **:" إياكم و خضراء الدمن"** و عندما سئل عن خضراء الدمن قال : المرأة الحسناء في المنبت السوء ، و ها هو الرسول يوحي بنصيحة محصلتها اختيار الزوج الذي سيصبح أبا بعد ذلك بشروط تجعل منه قدوة حسنة لأولاده ، عندما يقول : **" إذا جاءكم من ترضون دينه و خلقه فزوجوه ، و إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض و فسادا كثيرا "** .

و نهى عن اتخاذ رفقاء السوء تكون مخالطتهم سببا في تعلم السلوك المنحرف ، وفي ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم " **إنما مثل الجليس الصالح والجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك إما أن يحذيك وإما أن تبتاع منه وإما أن تجد منه ريحاً طيبة، ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك، وإما أن تجد ريحاً خبيثة)).**

1- سورة الأحزاب الآية 21 .

والإسلام بذلك يتصدى لتقليد أهل السوء ، ويواجه تعلم الشر من خلال الاختلاط التفاضلي عند **"سذرلا ند "** بتصديه لاحتمالات قيام الوسط الأسري السيئ ، أو الرفقة التي تشكل وسطا اجتماعيا للمخالطة السيئة .

هذا عن الانتقادات الموجهة للنظريات الاجتماعية التي تأخذ بالعامل الواحد في تفسير الجريمة، أما عن الانتقادات الموجهة للنظريات الاجتماعية التي تأخذ بتعدد العوامل ونقصد بها التفسير الوظيفي **" إميل دور كايم "** ، **" روبرت ميرتون "** .

والواضح أن هذه التفسيرات تنظر إلى المجتمع على أنه في حالة توازن دائم و تلقائي وهذه التلقائية ليست حقيقية، وفي مقابل ذلك فالمجتمع المسلم لا يتماثل إطلاقا في نظمه مع النظم الغربية ، مما يوجب مراجعة القول بالامعيارية عند بحث الجريمة .

وعندما أكد **" دور كايم "** على أهمية الدين في الحد من ظاهرة الجريمة فانه تجاهل الإسلام حيث يقول : " وفيما يتعلق بالدين فان الانتحار بين المفكرين الأحرار ، يصل إلى اعلي نسبة و يلي ذلك الانتحار بين البروتستانت ثم الكاثوليك ، وهو اقل نسبة بين اليهود و ذلك على أساس انه كلما زادت قوة السلطة الدينية في الجماعات الدينية انخفض معدل الانتحار (1) .

كما أن تحليل **"دور كايم"** يلغي المسؤولية الأخروية في تأثيرها على الفرد ويجعل من الفرد كائنا معتمدا اعتمادا تاما على المعطيات الاجتماعية ، وهذه التفسيرات تلغي علاقة الفرد بربه تماما ، وتجعل الفرد يقرر كل شيء حتى الموت بتأثيرات اجتماعية (2) و هو تفسير ساذج من وجهة نظر المسلم الذي يؤمن بقوله تعالي :***" ولنبلونكم بشيء من الخوف و الجوع و نقص من الأموال و الأنفس و الثمرات و بشر الصابرين "*** .(3)

من كل التحليلات السابقة ، نستطيع أن نخلص إلى نظرية عامة في تفسير الجريمة نظرية إطارها المرجعي القرآن الكريم والشريعة الإسلامية ، باعتبارها شريعة نظمت للمسلم حياته .

1- احمد أبو زيد : المفهومات ، مرجع سابق ص 74

2- عبد الله عبد الغني غانم ، مرجع سابق ص 160

3- سورة البقرة الآية 154.

لم يترك موقفا قد يعيشها الإنسان إلا و لها فيه رؤية واضحة و محددة ، و مثل هذه الشريعة لابد و أن تتضمن تفسيرا محددا للسلوك الإجرامي ، تفسيرا يمكن تطبيقه في كل الحالات الإجرامية ، ومع كل الظروف المصاحبة لها. و من هذا الكلام ننتقل إلى العنصر الأهم في هذا العمل، و هو ما هية هذه النظرية ؟ على ماذا تستند في تفسيرها للسلوك الإجرامي ؟ ما هو إطارها المرجعي ؟

ثانيا : نحو نظرية بديلة في تفسير الجريمة .

بادئا ذي بدء لابد من التأكيد على أن الإسلام ينظر للوقاية و العلاج من الجريمة نظرة شمولية متكاملة، حيث حرص منذ البداية كنوع من أنواع الوقاية على بناء الفرد الصالح

وبناء المجتمع الصالح ، و إزاء القصور النظري الذي سبق الحديث عنه في تحليلات سابقة في هذا العمل ، قصور على مستوى الدراسات والأبحاث العلمية التي عنيت بتفسير الجريمة قد خلصنا إلى وجود نظرية علمية ذات رؤية إسلامية ، نظرية قادرة على تفسير السلوك الإجرامي تفسيرا شموليا متكاملا . و نستطيع أن نطلق على هذه النظرية " بنظرية ضعف الوازع الديني " و هناك من يسميها بنظرية تدهور الضابط الديني للسلوك الإجرامي .(1)

وقد تم استنتاج هذه النظرية من الانتقادات الموجهة للنظريات الاجتماعية السابقة

وبعد مقابلة معطياتها بما جاء في تعاليم ديننا ، سواء في كتاب الله أو سنة رسوله الكريم ، من تم جاء الحديث عن نظرية ضعف الوازع الديني حيث وجدنا في هذه النظرية التفسير الكامل للجريمة والرضى التام للفضول العلمي الذي ينتاب الباحثين ، و تستطيع أن تقدم لنا أساسا علميا حقيقيا لتصنيف المجرمين وتتضمن الأسباب العامة والمشركة والملامح المختلفة التي تميز جميع أنواع الجرائم في البيئات المختلفة. وتشير هذه النظرية إلى العامل الوحيد الذي لا يختلف في أية حالة يتم فيها ارتكاب جريمة من الجرائم بغض النظر عن طبيعة الجريمة

ونوع مرتكبيها و بيئته وحالته النفسية والاجتماعية والاقتصادية ، وبغض النظر عما إذا كانت هذه الجريمة جنحة أو جناية ، على اعتبار أن الإسلام قد عالج الجريمة علاجا حقيقيا من خلال القرآن والسنة المطهرة .

1- أنظر عبد الله عبد الغني غانم : مرجع سابق ص 163.

وفي حين نظرية ضعف الوازع الديني ، هي نظرية علمية مجردة ، صالحة لتفسير الجريمة في المجتمعات كافة ، على اعتبار أن الدين ظاهرة عالمية عامة أن الجريمة ظاهرة اجتماعية عامة كذلك ، حيث من الثابت أنه كلما اضطرب أو تدهور الوازع الديني في أي مكان و بغض النظر عن العقيدة ، فإن هذا التدهور طبقا لهذه النظرية يشكل المصدر الأساسي للجريمة ، لأنه هو العامل أو السبب الذي لا يختلف إطلاقا ، فطالما وجدت جريمة وقد اقترنت باضطراب هذا الوازع الديني .

و نقصد بحالة ضعف الوازع الديني أو اضطرابه ، هو حالة تسيطر على مرتكب الفعل الإجرامي ، أينما كان و مهما كان نوع الجريمة ، و بغض النظر عن شخصية مرتكبها و مكانته و أنها هي الحالة الوحيدة التي تسمح للعوامل الأخرى المساعدة اقتصادية و اجتماعية ، سوسيولوجية ، نفسية ...الخ بالعمل في دفع الفرد إلى الجريمة ، بمعنى آخر فإن هذه العوامل مهما كانت شدتها و تأثيرها ما كان لها أن تعمل على دفع الجاني إلى ارتكاب جريمته لو لم يكن الجاني قد سيطرت عليه حالة تدهور الوازع الديني ، بحيث يمكن القول أن هذه العوامل كلها مجرد عوامل مساعدة لحالة ضعف واضطراب الوازع الديني لدى الفرد ، وأن الشخص عندما تسيطر عليه هذه الحالة يمكن أن يقدم على ارتكاب الجريمة دون أن يسبق ذلك وجود مثل هذه العوامل المساعدة. بمعنى أدق أن الفرد يقدم على ارتكاب السلوك الإجرامي فقط عند توقف الضابط الديني داخله عن ممارسة دوره في كبح جماح هذا الفرد

وإيقافه عن المشروع والصواب من الأمور ، فينحرف الفرد إلى السلوك الإجرامي .

ولو تصورنا أن داخل كل فرد كابح قوي ، هو الوازع الديني ، هذا الوازع هو الذي يتحكم و يسيطر على سلوك الأفراد ، و تجنب اقتراف الأفعال المنحرفة ، و يمارس هذا الوازع من خلال تحكمه و إحكام قبضته على كل نوازع الإنسان ودوافعه بغض النظر عن منشأ هذه الدوافع سواء أكانت نفسية أو اقتصادية أو اجتماعية ....الخ . بحيث أن هذا النوع يعمل على مقاومة الإنسان لمغريات السلوك الإجرامي و يكبح جماحه مهما كانت الدوافع قوية ومهما كان مصدرها أيضا، ومن ثم كنتيجة متوقعة أن يتجه الفرد إلى الصحيح من الأفعال والأقوال.

وتبين الشريعة الإسلامية أن الناس مختلفون في كفاءة وقوة أداء الوازع الديني لسلوكهم، بحيث يمكن القول أن معدل كفاءة الضابط الديني للسلوك يرتبط ارتباطا طرديا بقوة العاطفة الدينية داخل الفرد، وقوة هذه العاطفة تتحدد بدورها بعدة عوامل مثل البيئة الاجتماعية والوسط الأسري والنظام التعليمي والخصائص الشخصية للفرد من حيث العمر والجنس (1) والمستوى التعليمي، وطبيعة المناطق السكنية، ونمط المهن التي يمتهنها الأفراد

1- عبد الله عبد الغاني غانم: مرجع سابق ص 164

ولعل هذا التفسير قد ورد في القرآن الكريم، ونصت عليه سنة نبينا الكريم.

ففي القرآن الكريم يرد قوله تعالى مشيرا بوضوح إلى الوازع الديني وكيف يكون مفسرا للجريمة وموضحا لانتفاء دور الوازع الديني في قوله تعالى " **الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين، الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين"(1)**

ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام مشيرا إلى تدهور الوازع الديني مؤكدا على أن هذا الوازع يصل إلى درجة العدم لحظة ارتكاب الجريمة وهنا يقول المصطفى صلى الله عليه وسلم " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن".

إذن فالنص القرآني والحديث النبوي يبينان أن الإيمان يتضاءل حتى يصل إلى درجة التلاشي عند ارتكاب الجريمة، ومن ثم يغيب الوازع الديني وهو وظيفة الإيمان .

ويوضح القرآن ذلك عندما تساوي الآية الكريمة السابقة بين الزاني و الزانية من ناحية

والمشرك و المشركة من ناحية أخرى ، والمشرك هو من لا إيمان له، أي أن الزاني يفقد إيمانه عند إقدامه على ارتكاب جريمة الزنا ، و من ثم يغيب الوازع الديني عن ممارسة دوره حينها . والحديث الشريف أيضا يوضح أن الزاني لا يكون مؤمنا حال ارتكابه جريمة الزنا ، و كذلك السارق و شارب الخمر ، و بذلك فان الحديث قد أشار إلى غياب الوازع الديني .

لذا نقول أن مراجعة ما ورد من نصوص قرآنية بشأن تفسير الجريمة وتحليل روح الشريعة الإسلامية ، فيما يتصل بتحليل السلوك الإجرامي أمر ضروري لتبيان فهم القرآن

والسنة في مواجهة المشكلات الاجتماعية ومحاولة تفسيرها علميا واقعيا صحيحا ، قوامه الاتجاه في الفهم إلى التركيز على ما يمكن تسميته باختلاف أو تدهور الوازع الديني للفرد المرتكب للجريمة .

1- سورة النور الآية 3،2 .

وهذا الكلام يقوم على عديد المسلمات التي يرتكز عليها التفسير الإسلامي للجريمة وغيرها من الظواهر الاجتماعية التي تنتاب المجتمعات، و يمكن حصر هذه المسلمات في النقاط التالية :

1. إن الإنسان ليس مجبرا و ليس مضطرا بعد أن يتجه إلى السلوك الإجرامي بل هو حر الإرادة و السلوك .

2. إن هذه الحرية هي مناط المسؤولية والتكليف .

3. في ضوء التفسير الإسلامي للجريمة ، فان الأفراد المجرمين هم أشخاص يسيطر عليهم تدهور الوازع الديني أو انعدامه و غيابه لحظة اقترافهم الجريمة .

4. إن من أهم عوامل ضعف الوازع الديني وتدهوره هي التنشئة الاجتماعية غير الصحيحة ، و فقدان الرعاية و سوء التوجيه ، فضلا عن النظام التعليمي و الفساد المجتمعي ، وغيرها من العوامل التي أرجع إليها الباحثون الجريمة دون أن يربطوا العلاقة بينها وبين الجريمة ، و بذلك فإن نظرية ضعف الوازع الديني توضح الكيفية التي تربط بها مختلف العوامل التي قال بها علماء الاجتماع والإجرام .

5. تقوم نظرية ضعف الوازع الديني على أن الاستعداد للجريمة يزيد وينقص طبقا للتوازن أو الاختلال الذي يصيب الوازع الديني عند الفرد ، فالوازع الديني هو المسيطر الأساسي والمتحكم الوحيد في تحديد طبيعة سلوك الفرد ، عندما يواجه هذا الفرد مغريات الجريمة ودوافعها بحيث أن الفرد الذي يواجه هذه المغريات والدوافع حكمنا على قوة وازعه الديني ، أما ذلك الذي يواجه هذه المثيرات بوازع ضعيف أو غائب و لا يعمل فان استعداده للجريمة يكون أكبر .

و لاشك أن هذا التفسير هو الذي يوضح لنا أمرا ما زال غامضا إلى حد اليوم في تفسيرات النظريات الغربية للجريمة و مرتكبيها ، و هي عدم استجابة الأفراد لذات المغريات بطريقة واحدة ، فمثلا كيف نفسر إقدام الأفراد على السرقة رغم غناهم ؟

وكيف نفسر عدم إقدام بعض الأفراد على السرقة رغم فقرهم المذقع ؟ و بالتالي عدم استجابة الأفراد للمغريات نفسها بالمعدل نفسه لا يفسر إلا بالبحث في درجة تدين الفرد وقياس قوة الوازع الديني لديه ودرجة إيمانه ، لإمكان تفسير أي سلوك ومصدره فيما بعد، من جهة أخرى هذه النظرية أي نظرية الوازع الديني تفسر أيضا متى يكون الوازع الديني قويا ومتى يكون ضعيفا ، فقوة الوازع الديني تزيد مع قوة إيمان الفرد والعكس صحيح ، و إيمان المرء يزيد و ينقص على أساس علاقته بالله سبحانه وتعالى وقربه منه فكلما ابتعد الإنسان عن الجانب الروحاني ولم يغذيه بالعبادات فيمكن أن يسقط في الجريمة لحظة ضعفه .

وأخيرا إن نظرية الوازع الديني تشكل إطارا عاما ومرجعا للكثير من النظريات التي عنيت بتفسير الجريمة، كما تشكل الواجهة الوحيدة التي يمكن أن نتقد من خلالها كل الاتجاهات الفكرية والنظريات في الكثير من التخصصات العلمية.

وبذلك استطعنا من خلال القران العظيم والسنة النبوية المطهرة أن نطور في علومنا ومعارفنا الإنسانية ونواجه مشكلاتنا الاجتماعية، فيهما ومن خلالهما يستطيع الباحث أن يرضي فضوله العلمي واجتهاده وبحثه المضني في وصوله للوقائع والكشف عن السنن الإلاهية وتفسير الظواهر الاجتماعية، ولا يكون ذلك إلا بالفهم السليم والتفسير الصحيح لمجمل ما جاء في معاني هذا القران وفي الاستناد إلى مرامي السنة الشريفة.

نسأل الله السداد والتوفيق، ونرجو أن نكون قد وفقنا في جزء ولو بسيط في إثراء محاور هذا الملتقى العلمي وبينا من خلال هذه المداخلة العلمية أثر القرآن والسنة في مواجهة المشكلات الاجتماعية كظاهرة الجريمة.

قائمة المراجع:

1- قائمة المصادر

القران الكريم، برواية ورش بن نافع

1- أحمد الربايعية: اثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض،1984

2- عبد الله عبد الغني غانم: الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي، د.ت دون دار نشر .دون تاريخ .

3- احمد أبوزيد: المفهومات، الهيئة العامة للكتاب ،مصر،1982ر

4- شارل بلوندل: مقدمة في علم النفس الاجتماعي ، ترجمة محمود قاسم إبراهيم سلامة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة

5- عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، مطبعة السلام، الكويت،1972

6- للاستزادة انظر.

1- محمد عثمان نجاتي، القران الكريم وعلم النفس، دار الشروق، الرياض،1989

2- حسن السلماني: بحوث إسلامية في الأسرة والجريمة والمجتمع، دار الفكر العربي1997

3- محمد فريد وجدي: معجزات القران العلمية، القران يضع أصول علم الاجتماع، مجلة الأزهر الشريف القاهرة، المجلد4، العدد7،1933

4- إميل دوركايم، ترجمة محمود قاسم، مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1974

5- إلياس بايونس: علم الاجتماع والواقع الاجتماعي المسلم، مقاله العلوم الطبيعية والاجتماعية من وجهة نظر إسلامية، مكتبة عكاظ،1984

6- محمد عارف: طريق الانحراف، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة،1986